المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الثلاثاء 13-07-2010 العدد 2709
6

ترأس اجتماعاً لبحث التشويش على موجات الطيران

متري يؤكد إعداد قانون شامل للإعلام

● متري ونحاس خلال اجتماع الإذاعات (دالاتي ونهرا)

رأى وزير الإعلام طارق متري أن «قوانين الإعلام في لبنان بعضها قديم ولم يعد ملائما للتطور الذي شهدته المهن الإعلامية والممارسات والتقنيات، إضافة إلى أنها تطبّق بالحد الأدنى»، معتبرا أن «الرد على التنافر والتناقض في قوانين الإعلام يكون بوضع قانون شامل للإعلام، بدل القوانين المجزأة الموجودة حاليا».

وأكد في حديث إلى «الوكالة الوطنية للإعلام» أن «ما يدفع في اتجاه وضع قانون واحد هو أنه بات من الصعب الفصل بين الإعلام المكتوب والإعلام المرئي والمسموع والإعلام الإلكتروني، لأن العاملين في هذه الحقول هم أنفسهم يعملون في مختلف مجالات الإعلام»، مؤيدًا وضع «قانون موحّد يكون له جذع مشترك يقسم بعدها إلى فصول خاصة بكل قطاع».

وشدد على أن «غالبية أهل المهنة مع قانون شامل وجامع، لكن المشرّعين هم أصحاب القرار النهائي»، وأمل أن «يتمكّن الإعلاميون أنفسهم من الإضطلاع بدور ضاغط في إتجاه وضع قانون شامل للإعلام».

واعتبر أن «بموازاة مناقشة قانون المطبوعات المعدّل، هناك أمر أساس وهو تنظيم المهن الإعلامية بطريقة مختلفة عن التنظيم الحالي، تبدأ بتحديد من يعطى البطاقة الصحافية وواجبات حاملها وحقوقه، أي تحديد الحقوق التي تتيحها هذه البطاقة لحاملها، بالإضافة إلى تحديد حقوق العاملين في القطاع الإعلامي».

وتطرق إلى مسألة الرخص المعطاة إلى وسائل الإعلام التي تبث من لبنان، وقال: «هناك أعداد كبيرة من التلفزيونات تبث من لبنان لا نعرف كيف ولا من رخص لها بذلك»، مشدّدا على «أهمية تنظيم البث الفضائي والمرمّز الذي يواجه حالة كبيرة من الفلتان تستوجب ترتيب أوضاعها وتنظيمها».

وأشار إلى أن «الإعلام اللبناني مسيس جدا، وأحيانا تعبوي وتنديدي واتهامي، وهو إعلام رأي أكثر مما هو إعلام أخبار ومعارف، الأمر الذي يجعل منه ملتصقا بالقوى السياسية وغير مستقل عنها».

وعن محاولات تحديث الإعلام العام (الرسمي)، قال متري: «على الرغم من الإمكانات المحدودة طرأ تطور على «الوكالة الوطنية للإعلام» التي تقوم بدور جيد»، لافتا إلى «أفكار جديدة لتعزيزها كما أن «إذاعة لبنان» سيكون لها حصة من التطوير، وهناك إتجاه لدى مجلس الوزراء إلى تعزيز الكادرات البشرية فيها، إن على الصعيد التقني أو على مستوى المذيعين، الأمر الذي يعطيها دفعًا جديدًا يمكّنها من القيام بدورها».

التشويش على موجات الطيران

من جهة ثانية، عقد الوزير متري اجتماعا في الوزارة شارك فيه وزير الاتصالات شربل نحاس والهيئة الناظمة للاتصالات وممثلو الإعلام المرئي والمسموع والمجلس الوطني للإعلام، وتم البحث بموضوع التشويش على موجات الطيران المدني، وعرض المجتمعون مجموعة من الافكار لمعالجة هذه المسألة لاسيما لجهة الالتزام بدفتر الشروط التقني للمؤسسات الإذاعية.

وبعد الاجتماع أعلن الوزير متري الاتفاق على «وجوب أن تستخدم الاذاعات الترددات المحددة لها عند صدور الترخيص، ومن يملك ترددين على مساحة ٤٠٠ كيلو هرتس لا يستطيع الحصول على ٦٠٠ كيلو»، مشيرا إلى «أمور تتعلق بالانحراف الترددي يعني الخروج عن مساحة التردد، والتزام أصحاب الإذاعات جميعا بقوة بث مخصصة لهم بحسب دفاتر الشروط التي على أساسها نالوا الترخيص».

وشدد على أن «الاذاعة لا تستطيع ان تسمح لنفسها بتركيب معدات ارسال بقوة بث اضعف وهو مخصص لها أضعاف ما تحتاجه لاسباب لها علاقة برغبتها ان يكون بثها في هذا الحي او في تلك البلدة أقوى، وهذه المشكلة لا يجوز لها ان تستمر، والمطلوب من الاذاعات كافة تركيب «فلتر» للمساعدة على وقف التشويش.

وقال:« نحن في صدد الاستعداد لوضع مخطط توجيهي جديد، لان المخطط التوجيهي القديم الذي يوزع الترددات على الاذاعات لا يتم احترامه كما يجب من قبل اذاعات الأف. أم، وهناك اذاعات حصلت على الترخيص لكن لم تعط التردد لذلك هي تبث حيث تستطيع، وهناك اذاعات تستخدم التردد الخاص بها وتعطي جزء منه الى اذاعة اخرى، وهذا الوضع من غير الممكن ان يستمر، وهناك اذاعات تقدم طلبات للحصول على الترخيص، يقال لها لا نستطيع النظر في هذه الطلبات في ظل غياب المخطط التوجيهي الجديد، وعلينا ان نعمل منذ اليوم الى نهاية العام كحد اقصى على مخطط توجيهي جديد، يعيد توزيع الترددات بشكل منصف ويضمن احترام هذا التوزيع».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"